Al-Turath Al-Adabbi
ISSN (P): **3005–7426**
ISSN (E): **3005–7434**
https://alturath.numl.edu.pk
Vol: 04, Issue: 01
(Jan-June 2026)
التراث الأدبي
الجامعة الوطنية للغات الحديثة
Received: March 13, 2026| Accepted: May 22 2026| Published: June 30, 2026
DOI : https://doi.org/10.52015/al-turathal-adabi.v4i2.62

الشواهد الشعرية وأثرها في توجيه المسائل النحوية في كتاب معارف السنن للبنوري

Poetic Evidence and Its Role in Guiding Grammatical Issues in Maʿārif al-Sunan by Yusuf al-Banūrī

Dr Hafiz Muhammad Saleem
Arabic Lecturer, Islamabad Model College, H-9, Islamabad

الدكتور حافظ محمد سليم
المحاضر بكلية إسلام آباد النموذجية، أتش-٩ إسلام آباد

Corresponding Author: saleem.muhammad@gmail.com

Conflict of Interest:

The author(s) declare that there are no competing or potential conflicts of interest regarding the research, authorship, and publication of this article.

Participant Consent:

Not applicable. This study does not involve human participants.

Funding:

This research did not receive any specific grant from public, commercial, or non-profit funding agencies.

Data Fabrication/ Falsification Statement:
The author(s) declare that no data have been fabricated, falsified, or manipulated in this study.

Copyright:
Copyright (c) 2026 **Dr Hafiz Muhammad Saleem**

Abstract:

This study examined the poetic evidence cited by Shaykh Yusuf al-Banūrī in his renowned hadith commentary Maʿārif al-Sunan and investigated its role in guiding grammatical issues related to the interpretation and understanding of Prophetic traditions. The research aimed to identify al-Banūrī's methodology in employing Arabic poetic citations as linguistic evidence for explaining grammatical rules, clarifying syntactic constructions, and determining intended meanings in hadith texts. To achieve these objectives, the study adopted a descriptive-analytical methodology based on tracing the poetic citations contained in Maʿārif al-Sunan, classifying them according to their grammatical functions, and analyzing their significance within the context of hadith interpretation. The analysis also explored the relationship between poetic evidence, grammatical reasoning, and juristic understanding. The findings revealed that poetic evidence occupied a central position in al-Banūrī's interpretive approach and served as a reliable linguistic authority for resolving grammatical ambiguities and supporting syntactic

Al-Turath Al-Adabi, Department of Arabic, NUML, Islamabad,
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

analysis. The study demonstrated that al-Banūrī effectively utilized authentic Arabic poetry to strengthen grammatical arguments, explain linguistic structures, and establish precise meanings in Prophetic traditions. Furthermore, the findings indicated that these poetic citations contributed not only to linguistic clarification but also to a deeper jurisprudential understanding of hadith texts by connecting grammatical interpretation with legal and semantic implications. The study concluded that poetic evidence constituted an essential methodological tool in al-Banūrī's commentary and reflected the close integration of Arabic linguistic sciences with hadith scholarship. It recommended further investigation into the use of poetic evidence in classical Islamic commentaries and greater scholarly attention to the role of Arabic grammar in enhancing the interpretation of religious texts and preserving the linguistic authenticity of Islamic intellectual heritage.

Keywords: Poetic Evidence; Arabic Grammar; Maʿārif al-Sunan; Yusuf al-Banūrī; Hadith Interpretation.

ملخص المقال:

يتناول هذا المقال دراسة الشواهد الشعرية التي استشهد بها الشيخ يوسف البنوري في كتابه معارف السنن، وبيان أثرها في توجيه المسائل النحوية المرتبطة بفهم النص الحديثي. ويهدف البحث إلى الكشف عن منهج الشيخ البنوري في توظيف الشعر العربي لتوضيح بعض القواعد النحوية وتفسير التراكيب اللغوية الواردة في الأحاديث النبوية. وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي، من خلال تتبع الشواهد الشعرية الواردة في الكتاب وتحليلها وبيان وجه الاستشهاد بها. وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاثة محاور رئيسة؛ يتناول المحور الأول أهمية الشواهد الشعرية في الدراسات النحوية وصلتها بفهم النصوص الشرعية، بينما يعرض المحور الثاني نماذج من الشواهد النحوية التي أوردها الشيخ البنوري في كتاب معارف السنن مع تحليلها وبيان وجه الاستشهاد بها، في حين خُصص المحور الثالث لبيان القيمة العلمية لهذه الشواهد وأثرها في توجيه المعنى الحديثي والفقهي. وقد خلص البحث إلى أن الشواهد الشعرية تمثل أداة علمية مهمة في توضيح القواعد النحوية وتوجيه المعاني اللغوية

للنصوص الحديثية، وأن الشيخ البنوري قد أحسن توظيفها في خدمة فهم الحديث النبوي وبيان دلالاته.

الكلمات المفتاحية: الشواهد الشعرية، النحو العربي، معارف السنن، يوسف البنوري، شرح الحديث.

مقدمة:

يُعدّ علم النحو من أهم العلوم التي تُعين على فهم النصوص الشرعية واستنباط معانيها، إذ يرتبط المعنى في كثير من الأحيان ارتباطًا وثيقًا بالإعراب وتركيب الجملة، ولذلك اعتنى علماء الحديث والفقه بهذا العلم عناية كبيرة، لما له من أثر بالغ في تفسير الألفاظ وتحديد المراد منها. وقد أدرك علماء الإسلام منذ العصور الأولى أن سلامة الفهم للنصوص الدينية لا تتحقق إلا بالاستناد إلى قواعد العربية وضوابطها، فكانوا يستشهدون بالقرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب في تقرير القواعد النحوية وتوجيه المعاني المختلفة للنصوص.

ومن أبرز المؤلفات التي يظهر فيها هذا التداخل بين علوم العربية وعلوم الحديث كتاب "معارف السنن[١]" للشيخ العلامة يوسف بنوري[٢] (رحمه الله)، وهو شرح لكتاب سنن الترمذي، وقد امتاز هذا الشرح بسعة مادته العلمية، وتنوع مباحثه اللغوية والفقهية والأصولية. ويلاحظ القارئ لهذا الكتاب أن مؤلفه لم يقتصر على بيان المعاني الحديثية والفقهية فحسب، بل توسع كذلك في بيان المسائل اللغوية والنحوية التي لها أثر في فهم الحديث، مستعينًا في ذلك بالشواهد الشعرية والأمثال العربية، مما يدل على رسوخ قدمه في علوم العربية وإحاطته بتراثها.

وتبرز أهمية الشواهد الشعرية في التراث النحوي العربي بوصفها مصدرًا أساسًا للاستدلال على القواعد اللغوية، إذ اعتمد النحاة على الشعر العربي بوصفه ديوان العرب ومستودع لغتهم الفصيحة، فكانوا يستشهدون به لإثبات القواعد أو توجيه الظواهر اللغوية المختلفة. وقد سار

علماء الحديث والفقه على هذا النهج أيضًا، فاستعانوا بالشواهد الشعرية في تفسير الألفاظ وبيان وجوه الإعراب التي قد يترتب عليها اختلاف في المعنى أو الحكم الشرعي.

وفي هذا السياق يأتي توظيف الشيخ البنوري للشواهد الشعرية في كتابه معارف السنن، حيث استخدمها في مواضع متعددة لتوضيح بعض المسائل النحوية المرتبطة بفهم النص الحديثي، مثل بيان معاني حروف العطف، وتوجيه إعراب بعض الألفاظ، وشرح دلالات بعض التراكيب العربية. ويكشف هذا المنهج عن وعي عميق بالعلاقة الوثيقة بين علوم العربية وعلوم الشريعة، كما يبرز أهمية اللغة في فهم النصوص الحديثية واستنباط دلالاتها.

ومن هنا يهدف هذا المقال إلى إبراز منهج الشيخ البنوري في توظيف الشواهد الشعرية لشرح المسائل النحوية في كتابه معارف السنن، مع بيان أثر هذه الشواهد في توضيح المعاني الحديثية والفقهية. كما يسعى البحث إلى الوقوف على بعض النماذج التطبيقية من هذه الشواهد وتحليلها، للكشف عن الطريقة التي اعتمدها المؤلف في الربط بين القاعدة النحوية والمعنى المستفاد من الحديث.

المحور الأول أهمية الشواهد الشعرية في الدراسات النحوية وصلتها بفهم النصوص الشرعية:

يُعدّ الاستشهاد بالشعر العربي من أهم الوسائل التي اعتمد عليها علماء العربية في تقعيد القواعد النحوية وتفسير الظواهر اللغوية المختلفة، إذ يمثّل الشعر العربي أحد أبرز مصادر اللغة الفصيحة التي نقلت كلام العرب في أصفى صوره. وقد اتفق النحويون على الاحتجاج بالشعر بوصفه ديوان العرب ومستودع لغتهم، ولذلك كان الشعر من المصادر الأساسية التي استند إليها علماء اللغة في بناء القواعد النحوية واستنباط الأحكام اللغوية.

وقد أدرك علماء العربية منذ وقت مبكر أن فهم اللغة العربية لا يتحقق على وجهه الصحيح إلا بالرجوع إلى كلام العرب الفصحاء، ومن هنا احتل الشعر مكانة بارزة في

الاستشهاد النحوي؛ لأنه يمثل نموذجًا أصيلاً للغة العربية في مراحلها الأولى قبل أن تتعرض للتأثيرات اللغوية المختلفة. ولهذا اعتمد النحويون في بناء قواعدهم على القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا، غير أن الشعر كان أكثر حضورًا في كتب النحو؛ لما يتميز به من وفرة النصوص ووضوح الأساليب اللغوية.

وقد حظي الشاهد الشعري بمكانة خاصة في الدراسات النحوية، حتى أصبح عنصرًا أساسيًا في كتب النحو القديمة، إذ لا تكاد تخلو مسألة نحوية من شاهد شعري يؤيدها أو يوضحها. ويرجع ذلك إلى أن النحو العربي نشأ في بيئة تعتمد على السماع من كلام العرب، فكان الشعر أحد أهم مصادر هذا السماع، وقد وصفه العلماء بأنه سجل حيّ للغة العربية في مراحلها المختلفة. ولذلك نجد النحويين يستدلون بالشعر لإثبات القواعد أو توجيه الإعراب أو تفسير بعض الظواهر اللغوية التي قد تبدو شاذة أو نادرة في الاستعمال.

واهتم علماء العربية بالشاهد النحوي بوصفه أحد أهم وسائل الاستدلال على القواعد اللغوية، وقد عرّفوه بأنه النص الذي يعتمد عليه النحوي لإثبات قاعدة أو توجيه استعمال لغوي في العربية. ومن أوضح التعريفات ما ذكره جلال الدين السيوطي في حديثه عن مصادر الاستشهاد في النحو، حيث يقول: "والاستشهاد إنما يكون بكلام العرب الفصحاء، ويكون بالقرآن الكريم، ثم بالحديث النبوي، ثم بكلام العرب من الشعر والنثر".[٣] ويظهر من هذا النص أن السيوطي يجعل الشعر العربي أحد أهم مصادر الاستشهاد النحوي بعد القرآن الكريم والحديث النبوي.

كما أشار ابن هشام الأنصاري إلى مكانة الشواهد الشعرية في تقرير القواعد النحوية، فقال: "اعلم أن الاستدلال في العربية إنما يكون بكلام العرب الفصحاء، ومنه القرآن الكريم وكلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام العرب شعرًا ونثرًا"[٤]

وهذا النص يبين أن الشعر العربي يمثل أحد المصادر الرئيسة للاحتجاج اللغوي في الدراسات النحوية.

كما تحدث أبو البركات الأنباري عن الاحتجاج بالشعر في النحو، فقال:" اعلم أن الاحتجاج بكلام العرب يكون بالقرآن، ثم بكلام النبي صلى الله عليه وسلم، ثم بكلام العرب الفصحاء من الشعراء."(٥) ويؤكد هذا النص أن الشعر العربي كان مصدراً أساسياً في بناء القواعد النحوية.

وقد اهتم النحويون أيضًا بتحديد العصور التي يُحتج بشعرها، لأن سلامة اللغة شرط في الاستشهاد. وفي هذا يقول السيوطي: "وأما الشعر الذي يُحتج به فهو شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ومن بعدهم إلى نهاية القرن الثاني"(٦)، ويدل هذا النص على أن العلماء وضعوا ضوابط زمنية للاحتجاج بالشعر، لأن هذه العصور تمثل المرحلة التي كانت العربية فيها سليمة من الاختلاط اللغوي.

كما أشار ابن جني إلى أهمية الشعر في فهم اللغة العربية، فقال:"الشعر ديوان العرب، وبه حفظت لغتهم، وعليه يُعتمد في معرفة كلامهم".(٧) ، وهذا القول يوضح سبب اعتماد النحويين على الشعر في تقعيد اللغة، إذ يمثل الشعر المصدر الأوثق لنقل لغة العرب وأساليبهم.

ولا تقتصر أهمية الشواهد الشعرية على الدراسات اللغوية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى فهم النصوص الشرعية؛ لأن اللغة العربية تمثل الأداة الأساسية لفهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. ومن هنا فإن معرفة أساليب العرب من خلال الشواهد الشعرية تساعد على تفسير النصوص الدينية وتحديد معانيها بدقة.

وقد كان الصحابة والتابعون يرجعون إلى الشعر العربي لفهم بعض الألفاظ أو التراكيب التي ترد في القرآن الكريم، حتى روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أنه قال: "إذا أشكل عليكم شيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر فإنه ديوان العرب".(٨)

وقد سار العلماء بعد ذلك على هذا النهج، فاستعانوا بالشواهد الشعرية في تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث النبوي؛ لأن الشعر يعكس الاستعمال الحقيقي للغة العربية، ويكشف عن دلالات الألفاظ والتراكيب في كلام العرب. ولذلك نجد كثيرًا من كتب التفسير والحديث تحتوي على شواهد شعرية تُستخدم لتوضيح معنى كلمة أو تفسير تركيب لغوي معين.

ومن هنا يمكن القول إن العلاقة بين الدراسات النحوية وفهم النصوص الشرعية علاقة وثيقة، لأن النحو يساعد على تحديد المعاني الدقيقة للجمل العربية، بينما تسهم الشواهد الشعرية في توضيح هذه القواعد وتأكيد صحتها. ولذلك اعتمد علماء الحديث والفقه على الشواهد الشعرية في تفسير بعض الأحاديث النبوية التي تتعلق بدلالات لغوية أو نحوية، كما يظهر ذلك في كثير من كتب الشروح الحديثية.

ويظهر هذا المنهج بوضوح في كتاب معارف السنن للشيخ يوسف البنوري، حيث اعتمد المؤلف على الشواهد الشعرية في توضيح عدد من المسائل النحوية المرتبطة بفهم الحديث النبوي، إذ كان يستشهد بالأبيات الشعرية لبيان معاني بعض الحروف أو لتوضيح وجوه الإعراب أو لتفسير بعض التراكيب اللغوية الواردة في الأحاديث. ويعكس هذا الأسلوب مدى رسوخ المؤلف في علوم العربية وإدراكه لأهمية اللغة في فهم النصوص الشرعية.

وبذلك يتضح أن الشواهد الشعرية ليست مجرد أمثلة لغوية تُذكر في كتب النحو، بل هي عنصر أساسي في بناء المعرفة اللغوية العربية، كما أنها أداة مهمة لفهم النصوص الدينية وتفسيرها. ومن هنا تأتي أهمية دراسة الشواهد الشعرية في كتب الحديث، لأنها تكشف عن منهج العلماء في توظيف اللغة العربية لخدمة النصوص الشرعية وتوضيح معانيها.

المحور الثاني: نماذج من الشواهد النحوية التي أوردها الشيخ البنوري في كتاب معارف السنن مع تحليلها وبيان وجه الاستشهاد بها

يتضح من خلال مطالعة كتاب معارف السنن للشيخ يوسف البنوري أن المؤلف لم يقتصر في شرحه للأحاديث النبوية على بيان الأحكام الفقهية أو المعاني الحديثية فحسب، بل توسّع كذلك في توضيح المسائل اللغوية والنحوية التي تؤثر في فهم النص الحديثي. ومن الوسائل التي اعتمد عليها في ذلك الاستشهاد بالشعر العربي، إذ استحضر عددًا من الأبيات الشعرية لتوضيح قواعد نحوية أو دلالات لغوية ترتبط بمعاني الأحاديث النبوية. ويكشف هذا المنهج عن إدراك عميق لدى الشيخ البنوري للعلاقة الوثيقة بين علوم العربية وفهم النصوص الشرعية.

وفيما يأتي عرض لعدد من النماذج التي استشهد بها الشيخ البنوري في كتابه، مع تحليلها وبيان وجه الاستشهاد بها.

أولاً: الاستشهاد بالشعر في بيان معنى الواو بين العطف والمعية

من الشواهد التي أوردها الشيخ البنوري في سياق شرحه لبعض المسائل النحوية البيت الشعري:

كنت وَيحيى كيدي وَاحِد نرمى جَمِيعًا ونرامى مَعًا[٩]

وقد أورد الشيخ البنوري هذا الشاهد عند حديثه عن المسألة المتعلقة بآية الوضوء في قوله تعالى :﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [١٠] .

حيث دار الخلاف بين العلماء حول إعراب كلمة (أرجلكم) هل هي معطوفة على رؤوسكم فتكون مجرورة ويكون الحكم هو المسح، أم أنها معطوفة على وجوهكم وأيديكم فتكون منصوبة ويكون الحكم هو الغسل.

وفي هذا السياق تناول الشيخ البنوري وظيفة حرف الواو في اللغة العربية، مبينًا أنه قد يأتي للعطف وقد يأتي للمعية، وأن اختلاف دلالة الواو قد يؤدي إلى اختلاف في توجيه المعنى النحوي.

ولأجل توضيح هذا المعنى استشهد بالبيت السابق، إذ تدل الواو فيه على المعية والمصاحبة، حيث جاء في قوله :كنت ويحيى كيد واحد أي كنا في حال، واحدة، وموقف، واحد. كما يؤكد الشاعر هذا المعنى بقوله نرمي جميعًا ونرامي معًا، وهو ما يدل على اتحاد الفعل بين الطرفين في وقت واحد.

ومن خلال هذا الشاهد أراد الشيخ البنوري بيان أن الواو قد تأتي بمعنى المصاحبة لا مجرد العطف، وأن هذا المعنى معروف في كلام العرب، ولذلك يمكن الاستناد إليه في تفسير بعض التراكيب اللغوية في النصوص الشرعية.

ثانياً: الاستشهاد بالشعر في بيان الفرق بين الفاء وثم

ومن الشواهد التي أوردها الشيخ البنوري في بيان معاني حروف العطف البيت التالي:

هشام عن قتادة ثم زيد سعيد عن قتادة فابن عوف(١١)

وقد استشهد الشيخ البنوري بهذا البيت عند حديثه عن الفرق بين حرفي العطف ثم والفاء، وهما من أكثر الحروف استعمالًا في العربية.

ويُفهم من البيت أن الشاعر استعمل ثم للدلالة على التراخي والانفصال الزمني بين الأمرين، بينما استعمل الفاء للدلالة على التعقيب والترتيب المباشر. ومن هنا يظهر الفرق الدقيق بين الحرفين، إذ إن الفاء تدل على التعقيب السريع، في حين تدل ثم على التراخي.

وقد استحضر الشيخ البنوري هذا الشاهد في سياق شرح بعض الأحاديث النبوية التي ورد فيها العطف بحرف **ثم**، مبينًا أن هذا الحرف قد يحمل دلالة خاصة تتعلق بترتيب الأفعال أو بتباعدها في الزمن.

ويعكس هذا المثال اهتمام البنوري بالدلالة الزمنية لحروف العطف، لأن اختلاف هذه الدلالة قد يؤدي إلى اختلاف في فهم الحديث النبوي أو في ترتيب الأحكام الشرعية المستنبطة منه.

ثالثاً: الاستشهاد بالشعر في بيان إعراب المضارع بعد الفاء

ومن الشواهد التي أوردها الشيخ البنوري أيضًا قول الشاعر:

فَلَقَد تركت صبية مَرْحُومَة ولإضافة لم تدر مَا جزع عَلَيْك فتجزع(١٢)

وقد جاء هذا الشاهد في سياق شرح حديث النبي ﷺ: "لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه". (١٣)

وقد تناول الشيخ البنوري في هذا الموضع مسألة نحوية تتعلق بإعراب الفعل المضارع الواقع بعد حرف العطف الفاء، إذ قد يأتي الفعل المضارع بعد الفاء مرفوعًا أو منصوبًا بحسب السياق.

وفي البيت السابق يظهر الفعل فتجزع بعد الفاء، وهو ما يفتح باب الاحتمال النحوي في توجيه الإعراب. وقد استشهد البنوري بهذا البيت لإيضاح أن الفعل المضارع بعد الفاء قد يحمل أكثر من وجه إعرابي، وأن هذا التنوع في الإعراب قد يؤدي إلى اختلاف في المعنى.

وبهذا الاستشهاد أراد الشيخ البنوري توضيح أن فهم النص الحديثي قد يتأثر بالتحليل النحوي للجملة، وأن معرفة وجوه الإعراب الممكنة تساعد في تحديد المعنى الأقرب للسياق.

ويبرز في هذا المثال اعتماد البنوري على الشاهد الشعري بوصفه دليلاً لغويًا يوضح الاحتمالات النحوية المختلفة.

رابعاً: الاستشهاد بالشعر في مسألة عطف الصفات

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها الشيخ البنوري قول الشاعر:

إلى الملِك القَرْم وابنِ الهُمَام وليثِ الكتيبَةِ في المزدَحَم(١٤)

وقد استشهد الشيخ البنوري بهذا البيت عند حديثه عن مسألة عطف الصفات المتعددة لموصوف واحد، وهي من المسائل التي تناولها النحويون في كتبهم.

ففي هذا البيت يصف الشاعر شخصًا واحدًا بعدة صفات: الملك القرم، وابن الهمام، وليث الكتيبة.

وقد جاءت هذه الصفات معطوفة بعضها على بعض بالواو، مع أنها تعود جميعها إلى موصوف واحد. ومن هنا استدل الشيخ البنوري بهذا الشاهد لإثبات جواز عطف الصفات المتعددة على موصوف واحد دون أن يدل ذلك على تعدد الذات الموصوفة.

وقد جاء هذا الاستشهاد في سياق مناقشة مسألة فقهية تتعلق بقول الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾(١٥)

حيث ناقش العلماء ما إذا كان العطف يدل على المغايرة أم يمكن أن يكون من باب عطف الصفات.

ومن خلال هذا الشاهد الشعري أراد الشيخ البنوري توضيح أن العطف قد يكون أحيانًا عطف صفات لا عطف ذوات، وهو ما يؤثر في تفسير بعض النصوص الشرعية.

خامساً: الاستشهاد بالشعر في بيان معنى النسبة

ومن الشواهد التي استشهد بها الشيخ البنوري أيضًا قول الشاعر:

يمانياً يظل يشب كيراً وينفخ دائماً لهب الشواظ (١٦)

وقد جاء هذا الشاهد في سياق شرح لفظ الركن اليماني في الحديث النبوي المتعلق باستلام أركان الكعبة.

وقد تناول الشيخ البنوري هنا مسألة ياء النسبة في اللغة العربية، موضحًا أن كلمة يماني منسوبة إلى اليمن، وأن هذه النسبة قد تأتي بصيغ مختلفة في كلام العرب.

واستشهد بهذا البيت لإثبات استعمال العرب لهذه الصيغة في كلامهم، وهو ما يؤكد صحة القاعدة النحوية المتعلقة بياء النسبة.

ويظهر من هذا المثال أن البنوري لم يكن يستشهد بالشعر لمجرد الاستشهاد الأدبي، بل كان يوظفه لتأكيد قاعدة لغوية تخدم فهم الحديث النبوي.

يتضح من خلال هذه النماذج أن الشيخ البنوري اعتمد على الشواهد الشعرية بوصفها وسيلة علمية لتوضيح المسائل النحوية المرتبطة بفهم النص الحديثي. وقد استخدم هذه الشواهد في بيان معاني حروف العطف، وتوجيه الإعراب، وشرح بعض الظواهر اللغوية مثل عطف الصفات وياء النسبة.

ويكشف هذا المنهج عن عمق ثقافة الشيخ البنوري اللغوية وإدراكه لأهمية اللغة العربية في فهم النصوص الشرعية. كما يدل على أن الشاهد الشعري لم يكن مجرد عنصر زخرفي في الشرح، بل كان أداة تحليلية تسهم في توضيح المعنى وتقريب القاعدة النحوية للقارئ.

ومن هنا يظهر أن دراسة الشواهد الشعرية في كتاب معارف السنن تفتح المجال لفهم منهج العلماء في الجمع بين علوم العربية وعلوم الحديث، وهو منهج يعكس التكامل المعرفي بين اللغة والشريعة في التراث العلمي الإسلامي.

المحور الثالث: القيمة العلمية للشواهد الشعرية وأثرها في توجيه المعنى الحديثي والفقهي

تحتل الشواهد الشعرية مكانة بارزة في التراث اللغوي العربي، إذ اعتمد عليها علماء العربية بوصفها أحد المصادر الأساسية لفهم أساليب اللغة واستنباط قواعدها. ولم يقتصر دور هذه الشواهد على الدراسات اللغوية والنحوية فحسب، بل امتد أثرها إلى العلوم الشرعية،

ولا سيما علوم الحديث والفقه والتفسير، لأن فهم النصوص الشرعية يعتمد بدرجة كبيرة على معرفة دلالات اللغة العربية وأساليبها. ومن هنا كان استحضار الشواهد الشعرية في كتب الشروح الحديثية منهجًا علميًا يعكس إدراك العلماء للعلاقة الوثيقة بين علوم العربية وعلوم الشريعة.

لقد أدرك العلماء منذ وقت مبكر أن النصوص الشرعية – من قرآن كريم وحديث نبوي – قد وردت بلغة العرب وأساليبهم، ولذلك لا يمكن فهمها فهمًا دقيقًا إلا بالرجوع إلى كلام العرب الفصحاء الذي يمثل النموذج الأصيل للغة. ولهذا كان الشعر العربي مصدرًا مهمًا لفهم كثير من الألفاظ والتراكيب التي قد تبدو غريبة أو غير مألوفة في الاستعمال المتأخر. وقد أشار ابن فارس إلى هذه الحقيقة بقوله: "إنما يُعرف تفسير كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم بمعرفة كلام العرب"(١٧)

ويكشف هذا القول عن الأساس المنهجي الذي اعتمد عليه العلماء في تفسير النصوص الشرعية، إذ جعلوا معرفة اللغة العربية شرطًا أساسًا لفهم القرآن الكريم والحديث النبوي. ومن هنا برزت أهمية الشواهد الشعرية بوصفها أحد أهم المصادر التي تُستمد منها معرفة أساليب العرب ودلالات كلامهم.

وقد كان للشواهد الشعرية أثر واضح في توجيه المعنى الحديثي، لأن بعض الأحاديث النبوية تتضمن تراكيب لغوية قد تحتمل أكثر من وجه في الإعراب أو الدلالة، ومن ثم فإن الرجوع إلى كلام العرب – ومنه الشعر – يساعد على ترجيح أحد هذه الوجوه. ولهذا نجد كثيرًا من شراح الحديث يستشهدون بالأبيات الشعرية لتوضيح معنى كلمة أو تركيب ورد في الحديث النبوي. وقد أشار ابن الأثير إلى أهمية هذا المنهج في فهم الحديث، فقال: "معرفة اللغة وأشعار العرب من أعظم ما يُحتاج إليه في تفسير الحديث(١٨) ."

ويتضح من هذا القول أن الشعر العربي يمثل أداة علمية مهمة لفهم النصوص الحديثية، لأنه يكشف عن الاستعمال الحقيقي للألفاظ والتراكيب في كلام العرب.

وقد سار العلماء في شروح الحديث على هذا المنهج، فاستعانوا بالشواهد الشعرية لتوضيح المعاني اللغوية التي تؤثر في فهم النص الحديثي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاستشهاد بالشعر في بيان معاني حروف الجر أو حروف العطف أو في تفسير بعض الألفاظ الغريبة. ويظهر هذا المنهج بوضوح في كتاب معارف السنن للشيخ يوسف البنوري، حيث استحضر المؤلف عددًا من الشواهد الشعرية في أثناء شرحه للأحاديث النبوية، وذلك لتوضيح بعض المسائل اللغوية التي لها أثر في فهم الحديث.

ومن خلال هذه الشواهد يتبين أن الشيخ البنوري كان يعتمد على الشعر العربي في توجيه المعنى الحديثي، إذ كان يربط بين القاعدة اللغوية والمعنى المقصود في الحديث. وهذا يدل على عمق معرفته بعلوم العربية وإدراكه لأهمية اللغة في فهم النصوص الشرعية. كما يعكس هذا المنهج امتدادًا للتقليد العلمي الذي سار عليه العلماء في الجمع بين علوم اللغة وعلوم الحديث.

ولا يقتصر أثر الشواهد الشعرية على توجيه المعنى الحديثي فحسب، بل يمتد كذلك إلى المجال الفقهي؛ لأن كثيرًا من الأحكام الشرعية تستنبط من النصوص الحديثية، وهذه النصوص قد تتضمن تراكيب لغوية تحتاج إلى تفسير دقيق. ولذلك فإن تحديد المعنى الصحيح لبعض الألفاظ أو الحروف قد يؤدي إلى اختلاف في فهم الحكم الشرعي. ولهذا كان الفقهاء يعتمدون على علوم العربية – ومن بينها الشواهد الشعرية – في تفسير النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها.

وقد أشار الشاطبي إلى هذه العلاقة بين اللغة والفقه بقوله: "الشريعة عربية، وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم[١٩]."

ويبين هذا القول إن فهم الأحكام الشرعية مرتبط بفهم اللغة العربية، لأن النصوص التي تقوم عليها هذه الأحكام قد وردت بلغة العرب وأساليبهم.

ومن هنا يتضح أن الشواهد الشعرية تسهم في توجيه المعنى الفقهي من خلال توضيح الدلالة اللغوية للنصوص الشرعية. فإذا كان النص الحديثي يحتمل أكثر من معنى لغوي، فإن الرجوع إلى كلام العرب يساعد على تحديد المعنى الأقرب إلى الاستعمال العربي الصحيح، وهو ما يؤدي بدوره إلى ترجيح أحد التفسيرات الفقهية للنص.

ويظهر أثر هذا المنهج في كتب الشروح الحديثية التي تجمع بين التحليل اللغوي والفقهي للنصوص. ففي كثير من الأحيان يذكر الشارح شاهدًا شعريًا لتوضيح معنى كلمة أو تركيب، ثم يبني على ذلك توجيهًا فقهيًا معينًا. وهذا يدل على أن الشواهد الشعرية لم تكن مجرد أمثلة لغوية، بل كانت أداة علمية تساعد على فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها.

كما أن الاعتماد على الشواهد الشعرية يعكس حرص العلماء على الاستناد إلى مصادر اللغة الأصيلة في تفسير النصوص الشرعية. فالشعر العربي يمثل سجلاً حقيقيًا للغة العرب في عصورها الأولى، ولذلك كان النحويون واللغويون يعدّونه من أهم مصادر الاحتجاج اللغوي. وقد أشار السيوطي إلى هذه الحقيقة في حديثه عن مصادر اللغة، فقال: "إنما يُحتج بكلام العرب الفصحاء من الشعر والنثر، لأنهم أهل اللغة التي نزل بها القرآن."(٢٠)

ومن خلال هذا المنهج يتضح أن الشواهد الشعرية تؤدي دورًا مهمًا في توثيق المعنى اللغوي للنصوص الشرعية، لأنها تعكس الاستعمال الحقيقي للألفاظ في كلام العرب. كما أنها تساعد على إزالة الغموض عن بعض التراكيب اللغوية التي قد يختلف العلماء في تفسيرها.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن الشواهد الشعرية تمثل حلقة وصل بين علوم اللغة وعلوم الشريعة، لأنها تسهم في تفسير النصوص الدينية من خلال توضيح دلالاتها اللغوية. وقد أدرك

العلماء هذه الحقيقة فاعتمدوا على الشعر العربي في تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث النبوي واستنباط الأحكام الفقهية.

ويبرز كتاب معارف السنن نموذجًا واضحًا لهذا المنهج العلمي، حيث يظهر فيه توظيف الشواهد الشعرية في خدمة فهم الحديث النبوي وتوضيح معانيه. فقد استخدم الشيخ البنوري هذه الشواهد لتفسير بعض التراكيب اللغوية أو لبيان دلالة بعض الحروف أو لتوجيه الإعراب في النص الحديثي. ومن خلال ذلك يتبين أن المؤلف لم يكن يقتصر على الجانب الفقهي في شرحه، بل كان يولي عناية كبيرة بالتحليل اللغوي للنصوص.

ويمكن القول في ضوء ما سبق إن القيمة العلمية للشواهد الشعرية في كتب الشروح الحديثية تتمثل في عدة جوانب، من أهمها توضيح المعاني اللغوية للنصوص الشرعية، وتوجيه الإعراب في بعض التراكيب، وترجيح أحد الاحتمالات اللغوية التي قد تؤثر في فهم النص الحديثي أو في استنباط الحكم الفقهي منه. كما أن هذه الشواهد تعكس عمق التراث العلمي الذي يجمع بين علوم اللغة وعلوم الشريعة، وهو ما يمثل أحد أبرز ملامح الثقافة العلمية في الحضارة الإسلامية.

وبذلك يتبين أن الشواهد الشعرية ليست مجرد عنصر أدبي في كتب الحديث، بل هي أداة علمية ذات قيمة كبيرة في فهم النصوص الشرعية وتفسيرها. وقد أسهم اعتماد العلماء عليها في توضيح كثير من المسائل اللغوية والفقهية، كما ساعد على بناء منهج علمي يجمع بين التحليل اللغوي والاستنباط الشرعي. ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذه الشواهد في كتب الشروح الحديثية، لأنها تكشف عن جانب مهم من منهج العلماء في تفسير النصوص الشرعية وتوجيه معانيها.

خاتمة المقال

يتبيّن من خلال ما تقدّم في هذه الدراسة أن الشواهد الشعرية تمثّل عنصرًا مهمًّا في التراث اللغوي العربي، إذ اعتمد عليها العلماء في تفسير الظواهر النحوية وتوضيح أساليب

العربية الفصيحة. وقد سعى هذا البحث إلى إبراز منهج الشيخ يوسف البنوري في توظيف هذه الشواهد في كتابه معارف السنن، والكشف عن أثرها في توجيه بعض المسائل النحوية المرتبطة بفهم النص الحديثي. وقد أظهر تحليل النماذج التي أوردها المؤلف أن استحضار الشاهد الشعري لم يكن مجرد استشهاد لغوي تقليدي، بل كان جزءًا من منهج علمي يربط بين التحليل النحوي والمعنى الحديثي والفقهي، وهو ما يعكس إدراك المؤلف لأهمية اللغة العربية في فهم النصوص الشرعية.

وانطلاقًا من هذا التحليل يمكن تلخيص أهم نتائج البحث فيما يأتي:

- أن الشواهد الشعرية تُعدّ من أهم المصادر التي اعتمد عليها علماء العربية في تقعيد القواعد النحوية وتفسير الظواهر اللغوية.
- أن الاستشهاد بالشعر العربي لم يقتصر على كتب النحو واللغة، بل امتد إلى كتب التفسير وشروح الحديث لما له من دور في توضيح المعاني اللغوية للنصوص الشرعية.
- أن الشيخ يوسف البنوري في كتاب معارف السنن اعتمد على الشواهد الشعرية في توضيح عدد من المسائل النحوية المرتبطة بفهم الحديث النبوي.
- أن الشواهد الشعرية التي أوردها البنوري أسهمت في بيان معاني بعض الحروف والتراكيب اللغوية، مثل حروف العطف، وتوجيه الإعراب، وبيان بعض الظواهر النحوية.
- أن توظيف الشواهد الشعرية يساعد في ترجيح بعض المعاني اللغوية التي قد يترتب عليها اختلاف في فهم النص الحديثي أو في استنباط الحكم الفقهي منه.
- أن منهج الشيخ البنوري في الاستشهاد بالشعر يعكس عمق صلته بعلوم العربية وحرصه على الإفادة من التراث اللغوي في خدمة النصوص الحديثية.

وبذلك يتضح أن دراسة الشواهد الشعرية في كتب شروح الحديث، ولا سيما في كتاب معارف السنن، تكشف عن جانب مهم من منهج العلماء في الجمع بين علوم اللغة وعلوم الشريعة، وتبرز الدور العلمي للشعر العربي في توضيح المعاني اللغوية للنصوص الشرعية وتوجيه دلالاتها. كما تفتح هذه الدراسة المجال لمزيد من البحوث التي تعنى بتحليل الشواهد اللغوية في كتب الحديث والتفسير، لما لها من أثر واضح في فهم النصوص الشرعية واستنباط معانيها.

الحواشي والمراجع

(١) هو كتاب في شرح *سنن الترمذي* ألّفه الشيخ محمد يوسف البنوري، ويُعدّ من الشروح الحديثية المعاصرة التي تجمع بين بيان المعاني الحديثية والمسائل الفقهية واللغوية.

(٢) يوسف بنوري: هو محمد يوسف بن محمد زكريا البنوري، من كبار علماء الحديث والفقه في شبه القارة الهندية في القرن الرابع عشر الهجري، وصاحب كتاب معارف السنن في شرح سنن الترمذي، ومن أبرز أعلام المدرسة الديوبندية. (مجلة "بيّنات" عدد خاص في شهر محرم الحرم– ربيع الأول ١٣٩٨هـ الموافق يناير–فبراير عام ١٩٧٨)

(٣) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تحقيق أحمد محمد قاسم، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦م، ص ٣٣.

(٤) *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م، ج١، ص ١٠.

(٥) لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م، ص ٧٢.

(٦) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص ٩٢.

(٧) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م، ج١، ص ٨٨.

(٨) الفاضل، محمد بن يزيد المبرد، ط/٣، ص/ ١٠، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤٢١

(٩) معارف السنن، ج/١، ص/٢٥١، والبيت قد ذكره ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الجزء الأول.

(١٠) سورة المآئدة رقم الآية /٦

(١١) معارف السنن، ج/١، ص/٨١

(١٢) المعجم المفصل في شواهد العربية، د.إميل بديع يعقوب، ج/٤، ص/٢٩٣

(١٣) مسند أبي حنيفة رواية الحصكفي، دار الكتب العلمية بيروت

(١٤) معارف السنن، يوسف البنوري، ج١، ص٤٠٥

(١٥) سورة البقرة، رقم الآية/ ٢٣٨

(١٦) معارف السنن، يوسف البنوري، ج٦، ص١٥٠

(١٧) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٤٧

(١٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ج١، ص ١٣

(١٩) الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج٢، ص ٦٩

(٢٠) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، دار الفكر، دمشق، ص ٦٥

References in Roman Script

1. huwa kitāb fī sharḥ Sunan al-Tirmidhī allafahu al-shaykh Muḥammad Yūsuf al-Banūrī, wa-yuʿaddu min al-shurūḥ al-ḥadīthiyya al-muʿāṣira allatī tajmaʿ bayna bayān al-maʿānī al-ḥadīthiyya wa-al-masāʾil al-fiqhiyya wa-al-lughawiyya.
2. Maʿārif al-Sunan fī Sharḥ Sunan al-Tirmidhī, Muḥammad Yūsuf al-Banūrī. Muʾallifuhu Muḥammad Yūsuf b. Muḥammad Zakariyyā al-Banūrī, min kibār ʿulamāʾ al-ḥadīth wa-al-fiqh fī Shibh al-Qārrat al-Hindiyya fī al-qarn al-rābiʿ ʿashar al-hijrī, wa-min abarz aʿlām al-madrasa al-Diyūbandiyya (Majallat Bayyināt, ʿadad khāṣ fī Muḥarram al-Ḥarām – Rabīʿ al-Awwal 1398H, al-muwāfiq Yanāyir–Fibrāyir 1978).
3. Al-Iqtirāḥ fī Uṣūl al-Naḥw, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, taḥqīq Aḥmad Muḥammad Qāsim, Dār al-Fikr, Dimashq, 2006, p. 33.
4. Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb, Ibn Hishām al-Anṣārī, taḥqīq Māzin al-Mubārak wa-Muḥammad ʿAlī Ḥamd Allāh, Dār al-Fikr, Bayrūt, ṭ.6, 1985, vol. 1, p. 10.
5. Lumaʿ al-Adilla fī Uṣūl al-Naḥw, Abū al-Barakāt al-Anbārī, taḥqīq Saʿīd al-Afghānī, Maṭbaʿat al-Jāmiʿa al-Sūriyya, Dimashq, 1957, p. 72.
6. Al-Iqtirāḥ fī Uṣūl al-Naḥw, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, p. 92.
7. Al-Khaṣāʾiṣ, Ibn Jinnī, taḥqīq Muḥammad ʿAlī al-Najjār, al-Hayʾa al-Miṣriyya al-ʿĀmma li-al-Kitāb, al-Qāhira, 1986, vol. 1, p. 88.
8. Al-Fāḍil, Muḥammad b. Yazīd al-Mubarrad, ṭ.3, Dār al-Kutub al-Miṣriyya, al-Qāhira, 1421H, p. 10.
9. Maʿārif al-Sunan, Muḥammad Yūsuf al-Banūrī, vol. 1, p. 251; wa-al-bayt dhakarahu Ibn Hishām fī Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb, al-juzʾ al-awwal.
10. Sūrat al-Māʾida, āya no. 6.
11. Maʿārif al-Sunan, Muḥammad Yūsuf al-Banūrī, vol. 1, p. 81.
12. Al-Muʿjam al-Mufaṣṣal fī Shawāhid al-ʿArabiyya, D. Īmīl Badīʿ Yaʿqūb, vol. 4, p. 293.

13. Musnad Abī Ḥanīfa, Abū Ḥanīfa al-Nuʿmān b. Thābit, riwāyat al-Ḥaṣkafī, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Bayrūt,
14. Maʿārif al-Sunan, Muḥammad Yūsuf al-Banūrī, vol. 1, p. 405.
15. Sūrat al-Baqara, āya no. 238.
16. Maʿārif al-Sunan, Muḥammad Yūsuf al-Banūrī, vol. 6, p. 150.
17. Al-Ṣāḥibī fī Fiqh al-Lugha al-ʿArabiyya wa-Masāʾilihā wa-Sunan al-ʿArab fī Kalāmihā, Ibn Fāris, taḥqīq Aḥmad Ḥasan Basaj, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Bayrūt, p. 47.
18. Al-Nihāya fī Gharīb al-Ḥadīth wa-al-Athar, Ibn al-Athīr, taḥqīq Ṭāhir Aḥmad al-Zāwī wa-Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, al-Maktaba al-ʿIlmiyya, Bayrūt, vol. 1, p. 13.
19. Al-Muwāfaqāt fī Uṣūl al-Sharīʿa, al-Shāṭibī, taḥqīq ʿAbd Allāh Dirāz, Dār al-Maʿrifa, Bayrūt, vol. 2, p. 69.
20. Al-Iqtirāḥ fī Uṣūl al-Naḥw, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, taḥqīq Aḥmad Muḥammad Qāsim, Dār al-Fikr, Dimashq, p. 65.